

WIPO/ACE/9/23

الأصل: بالروسية

التاريخ: 20 ديسمبر 2013

اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

الدورة التاسعة

جنيف، من 3 إلى 5 مارس 2014

إنفاذ حقوق المصنفات السمعية البصرية بموجب القانون الاتحادي رقم FZ-187 المؤرخ 2 يوليو 2013 بشأن تعديلات بعض قوانين الاتحاد الروسي التشريعية الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية في شبكات المعلومات والاتصالات؛ والتدابير الأخرى المتخذة لمكافحة القرصنة والتزوير على شبكة الإنترنت

من إعداد ناتاليا روماشوفا، رئيسة إدارة القانون، وزارة الثقافة، الاتحاد الروسي*

1. بدأ في اليوم الأول من شهر أغسطس عام 2013 نفاذ القانون الاتحادي رقم FZ-187 المؤرخ 2 يوليو 2013 بشأن تعديلات بعض قوانين الاتحاد الروسي التشريعية الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية في شبكات المعلومات والاتصالات ("القانون").
2. وكان إقرار هذا القانون إيذاناً ببدء تنظيم تداول المعلومات على شبكة الإنترنت. ويُعدّ هذا القانون خطوة أولى مهمة على طريق وقف انتهاكات حقوق الملكية الفكرية للأفلام، بما في ذلك الأفلام المسرحية والتلفزيونية، على شبكات المعلومات والاتصالات. وقد رحّب أصحاب الحقوق في الأفلام المسرحية بتطبيق هذا القانون منذ دخوله حيز النفاذ.
3. وتنص المادة 1-144 من قانون الإجراءات المدنية الروسي – التي أدخلها القانون – على أنّ المحكمة يجوز لها، بناءً على طلب مكتوب مُقدّم من منظمة أو مواطن، أن تتخذ تدابير وقائية مؤقتة تهدف إلى ضمان إنفاذ الحقوق الاستثنائية في الأفلام على شبكات المعلومات والاتصالات، بما في ذلك شبكة الإنترنت، إلى أن تُرفع دعوى قضائية. ويمكن أيضاً تقديم طلب إلى المحكمة عن طريق استيفاء الاستمارة المتاحة على موقع المحكمة الرسمي على شبكة الإنترنت والتوقيع عليها باستخدام توقيع إلكتروني مُعتمد، على النحو المنصوص عليه في القانون الاتحادي.

* الآراء الواردة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف، وليست بالضرورة آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

4. وتُرسل طلبات الإنفاذ المؤقت لحقوق استثنائية في الأفلام إلى محكمة مدينة موسكو. وعند تقديم هذا الطلب، يُقدّم الشاكي إلى المحكمة وثائق تؤكد استخدام مصنفات تخضع لحقوق استثنائية على شبكة الإنترنت وتؤكد حقوق الشاكي في الملكية الفكرية المعنية. ويُعدّ عدم تقديم هذه الوثائق إلى المحكمة سبباً لاتخاذ قرار برفض الإنفاذ المؤقت للحقوق الاستثنائية، وتنصّ المحكمة في هذا القرار على الحق في تقديم طلب آخر يستوفي شروط المادة 1-144 والحق في رفع دعوى قضائية بالطريقة المعتادة.

5. وتقضي المحكمة في الإنفاذ المؤقت للحقوق الاستثنائية في الأفلام، بما في ذلك الأفلام المسرحية والتلفزيونية، على شبكات المعلومات والاتصالات، بما فيها شبكة الإنترنت. ويحدد حكم المحكمة مهلة لا تتجاوز 15 يوماً من تاريخ صدوره لرفع دعوى قضائية إذا لزم الأمر، تتعلق بالتدابير التي ستتخذها المحكمة لتأمين المصالح المالية للشاكي. ويُنشر الحكم على الموقع الإلكتروني الرسمي لمحكمة مدينة موسكو في موعد لا يتجاوز اليوم التالي لصدور الحكم.

6. وإذا اتخذت المحكمة تدابير وقائية مؤقتة، وجب على الشاكي أن يرفع دعوى قضائية أمام محكمة مدينة موسكو بشأن إنفاذ الحقوق الاستثنائية في الأفلام، بما في ذلك الأفلام المسرحية والتلفزيونية، على شبكات المعلومات والاتصالات، بما فيها شبكة الإنترنت. وعلاوة على ذلك يحق لصاحب الحقوق، بناءً على حكم صادر عن المحكمة المعنية بتطبيق تدابير وقائية مؤقتة، أن يتصل بالسلطة التنفيذية الاتحادية المسؤولة عن الرصد والمراقبة في مجال الإعلام الجماهيري ووسائل الاتصال العامة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ("Roskomnadzor") ليطلب اتخاذ تدابير لتقييد النفاذ إلى موارد المعلومات التي تنشر الأفلام أو المعلومات.

7. وتقوم السلطة التنفيذية الاتحادية بما يلي، في غضون ثلاثة أيام عمل:

- تُحدّد مُقدّم خدمة استضافة الموقع الإلكتروني الذي تُعرض فيه معلومات تحتوي على الأفلام، بما في ذلك الأفلام المسرحية والتلفزيونية، أو تُعرض فيه المعلومات المطلوبة للحصول على هذه الأفلام من خلال شبكات المعلومات والاتصالات دون إذن من صاحب الحقوق أو دون أي مبررات قانونية أخرى، أو تُحدّد أي كيان آخر يتيح النفاذ إلى مورد المعلومات نيابة عن المالك؛

- وتُرسل إلى مُقدّم خدمة الاستضافة أو أي كيان آخر يتيح النفاذ إلى مورد الإنترنت الذي وُضع عليه محتوى غير قانوني في شكل إلكتروني إخطاراً باللغتين الإنكليزية والروسية يبلغه بانتهاك الحقوق الاستثنائية في الأفلام، بما في ذلك الأفلام المسرحية والتلفزيونية. ويجب أن يُذكر في الإخطار اسم المصنف، ومؤلفه، وصاحب الحقوق، واسم النطاق، والعنوان الشبكي الذي يحدد الموقع الإلكتروني الذي وضعت عليه المعلومات التي تحتوي على الأفلام، بما في ذلك الأفلام المسرحية والتلفزيونية، أو المعلومات المطلوبة للحصول على هذه الأفلام، دون الحصول على إذن من صاحب الحقوق أو دون وجود أي مبررات قانونية أخرى، من خلال شبكات المعلومات والاتصالات وفهارس صفحات الموقع الإلكتروني التي تسمح بتحديد هذه المعلومات، ثم تطلب السلطة اتخاذ تدابير لحذف المعلومات؛

- وتُحدّد، باستخدام نظام المعلومات المناسب، تاريخ ووقت إرسال الإخطار إلى مُقدّم خدمة الاستضافة أو أي كيان آخر يُتيح النفاذ إلى مورد الإنترنت الذي وُضع عليه المحتوى غير القانوني.

- ومُقدّم خدمة الاستضافة مُلزمٌ بإبلاغ مالك الموقع الذي يستضيفه بمطالبة صاحب الحقوق وبضرورة الإزالة الفورية للمحتوى الموجود على الموقع بشكل غير قانوني. ويجب على مالك مورد الإنترنت أن يحذف المعلومات فوراً. وفي حالة رفض مالك مورد الإنترنت القيام بذلك، يجب على مُقدّم خدمة الاستضافة تقييد النفاذ إلى المورد.

- وإذا لم يُبلِّغ مُقدِّم خدمة الاستضافة مالكَ مورد الإنترنت بضرورة حذف المحتوى الموجود هناك بشكل غير قانوني، ولم يمنع أيضاً النفاذ إليه، يجب على شركة اتصالات نظام الربط الشبكي أن تتخذ التدابير اللازمة لتقييد الوصول إلى المورد.

8. وأدخل القانونُ المادةَ 1-1253 في القانون المدني للاتحاد الروسي، الذي يتناول المسؤولية الخاصة لوسطاء المعلومات. وتقع مسؤولية انتهاك حقوق الملكية الفكرية على شبكة المعلومات والاتصالات - بناءً على الأسس العامة المنصوص عليها في القانون المدني - على عاتق وسيط المعلومات وهو الشخص أو الكيان الذي ينقل مواد على شبكة معلومات واتصالات، بما في ذلك شبكة الإنترنت، أو يسمح بوضع المواد أو المعلومات المطلوبة للحصول على المواد من خلال شبكة معلومات واتصالات، أو يوفر إمكانية النفاذ إلى المعلومات على هذه الشبكة، إذا ثبتت التهمة عليه في ظل الشروط الخاصة المنصوص عليها في هذه المادة. وعلاوة على ذلك، لا يكون وسيط المعلومات الذي ينقل مواد على شبكة معلومات واتصالات مسؤولاً عن انتهاك حقوق الملكية الفكرية الذي يحدث نتيجة لذلك النقل في حالة توفر كل الشروط التالية:

- ليس هو المبادر بالنقل ولا يُجَدِّد مُتلقي المواد؛

- لا يُغيِّر المواد عند تقديم خدمات الاتصال، باستثناء التغييرات التي تحدث كجزء من عملية النقل التكنولوجية للمواد؛

- لم يكن يعلم، ولم يكن من واجبه أن يعلم، أن استخدام نتائج النشاط الفكري أو الهوية التجارية من قبل الطرف الذي بادر بنقل المواد التي تحتوي على نتائج النشاط الفكري أو بيان الهوية التجارية استخدام غير مُصرَّح به.

9. ولا يكون وسيط المعلومات، عندما يسمح بنشر مواد على شبكة معلومات واتصالات، مسؤولاً عن انتهاك حقوق الملكية الفكرية الذي يحدث نتيجة لإتاحة المواد لطرف آخر أو بناء على تعليمات طرف آخر إذا كان وسيط المعلومات يستوفي كل الشروط التالية:

- لم يكن يعلم، ولم يكن من واجبه أن يعلم، أن استخدام نتائج النشاط الفكري أو الهوية التجارية الموجودة في هذه المواد استخدام غير مُصرَّح به؛

- اتخذ التدابير اللازمة والمناسبة لوقف انتهاك حقوق الملكية الفكرية فور استلامه مطالبة مكتوبة من صاحب الحقوق يدعي فيها انتهاك حقوق الملكية الفكرية ويشير فيها إلى صفحة الموقع الإلكتروني التي توجد فيها المواد أو العنوان الشبكي لهذه المواد على الإنترنت. ويجوز أن تُوضَّع بموجب القانون قائمة بالتدابير والإجراءات اللازمة والمناسبة التي يجب تنفيذها.

10. واقتُرحت وزارة الثقافة الروسية أنه يجب أن تُذكَر هذه التدابير وإجراءات تنفيذها في "مشروع القانون الاتحادي بشأن تعديلات بعض قوانين الاتحاد الروسي التشريعية من أجل وقف انتهاكات حق المؤلف والحقوق المجاورة في شبكات المعلومات والاتصالات" ("مشروع القانون") الذي ينص على إجراء سابق للمُحاكمة من أجل وقف القرصنة على شبكة الإنترنت وفقاً فعالاً.

11. وتجدر الإشارة إلى أنه في أثناء صياغة مشروع القانون شكَّلت وزارة الثقافة فريقاً عاملاً شهد مشاركة نشطة من ممثلي السلطات التنفيذية الاتحادية الروسية (وزارة التنمية الاقتصادية، ووزارة الاتصالات والإعلام، ووزارة التعليم والعلوم)، وأصحاب الحقوق، وصناعة الإنترنت. ونتيجةً لجهود الفريق العامل، تم التوصل إلى حل وسط يضع في الاعتبار آراء جميع الجهات المعنية ومصالحها.

12. والهدف الرئيسي لمشروع القانون هو وضع آلية فعالة لوقف انتهاك حق المؤلف والحقوق المجاورة في المصنفات التي يضعها المستخدمون على شبكة الإنترنت دون الحصول على إذن من صاحب الحقوق.
13. وفيما يلي المبادئ التي يستند إليها مشروع القانون:
- يجب أن يكون نشر المعلومات عبر شبكة الإنترنت وفقاً لقانون الملكية الفكرية، لا سيما أنه لا يجوز وضع مصنف يخضع لحق المؤلف والحقوق المجاورة (ولم يؤول إلى الملك العام) على شبكة الإنترنت أو تنزيل هذا المصنف أو استخدامه بأي شكل آخر إلا بعد الحصول على إذن من صاحب الحقوق.
 - مبدأ تقييد مسؤولية وسيط الإنترنت، الذي لن يُعتبر مسؤولاً - لا أمام صاحب الحقوق عن انتهاك حق المؤلف، ولا أمام المستخدم عمّا لحقه من ضرر بسبب حجب المعلومات التي كانت متاحة - إذا استوفى جميع الشروط المنصوص عليها في القانون.
 - ليس لزاماً على وسيط الإنترنت أن يتحقق مما إذا كان الشاكي هو صاحب الحقوق الأصلي أم لا، بل ينبغي افتراض أنه أحد المؤلفين، وهذا هو المعيار في قانون حق المؤلف حيث تُعتبر نسبة المصنف إلى مؤلفه صحيحة من الناحية القانونية إلى أن يثبت خلاف ذلك، ويُعتبر المؤلف هو الشخص المشار إليه على العمل الأصلي.
14. والهدف الرئيسي لمشروع القانون هو وضع آلية فعالة لوقف انتهاك حق المؤلف والحقوق المجاورة في المصنفات التي يضعها المستخدمون على شبكة الإنترنت دون الحصول على إذن من صاحب الحقوق.
15. ويشمل مشروع القانون كلّ المصنفات الخاضعة لحق المؤلف أو الحقوق المجاورة، باستثناء التسجيلات الصوتية التي تتضمن أداءً مُسجلاً للمصنفات الموسيقية (بنص أو دون نص). وينص مشروع القانون على الإجراء التالي بشأن التدابير التي يتخذها وسطاء المعلومات لتقييد النفاذ:
- يتخذ مالك الموقع، وفقاً لطلب صاحب الحقوق، تدابير لتقييد النفاذ إلى المعلومات الموجودة على الموقع بشكل غير قانوني؛
 - ويجب أن يكون طلب صاحب الحقوق مستوفياً للشروط المُحدّدة في مشروع القانون. فيجب أن يحتوي على معلومات كافية لتحديد صاحب حق المؤلف، والموضوع الذي يُنتهك حق مؤلفه، وعنوان صفحة الويب التي يوجد فيها المحتوى أو الموقع الإلكتروني على شبكة الإنترنت الذي وُضع عليه المحتوى، وتفاصيل الاتصال بصاحب الحقوق؛
 - وإذا لم يتخذ مالك الموقع تدابير لتقييد النفاذ في غضون 24 ساعة، وجب على مُقدّم خدمة الاستضافة أن يتخذ التدابير اللازمة بشكل مستقل في غضون 24 ساعة.
16. ويحظى إرسال الاعتراضات باهتمام خاص في مشروع القانون. ويجب على مالك الموقع أن يُرسل في غضون 48 ساعة معلومات عن التدابير المُتخذة ونسخة من طلب صاحب الحقوق إلى الطرف الذي وضع المعلومات على الموقع الذي يحتوي على المصنف الخاضع لحق المؤلف والحقوق المجاورة، وحينئذ يحق لهذا الطرف أن يرسل اعتراضات إلى مالك الموقع في غضون عشرة أيام.
17. وإذا أرسل الطرف الذي وضع المعلومات على الموقع الذي يحتوي على مصنف خاضع لحق المؤلف والحقوق المجاورة اعتراضات إلى مالك الموقع تؤكد مشروعية وضع المعلومات هناك، وجب على مالك الموقع أن يُرسل تلك الاعتراضات إلى

الشكاى دون تأخير، إلى جانب المعلومات الكافية للتعرف على الطرف والاتصال به، وأن يُبلغ الشاكى بأن النفاذ إلى المعلومات المتنازع عليها سوف يُعاد إلى وضعه السابق بعد 14 يوم عمل من تاريخ الإخطار.

18. وإذا لم يتم إبلاغ مالك الموقع - في غضون 14 يوم عمل بعد إحالة الاعتراضات إلى الشاكى - أن الشاكى سيحتكم إلى القضاء لإنفاذ حق المؤلف والحقوق المجاورة التي انتهكت، يحق لمالك الموقع أن يعيد النفاذ إلى المعلومات التي تحتوي على المصنف الخاضع لحق المؤلف والحقوق المجاورة. وفي هذه الحالة، إذا احتكم الشاكى إلى القضاء في غضون الوقت المُحدّد من أجل إنفاذ حق المؤلف والحقوق المجاورة المنتهكة، تُمدّ الفترة التي يكون فيها النفاذ إلى المعلومات أو نشرها موقوفاً مؤقتاً (ممنوعاً) إلى أن تتخذ المحكمة تدابير مؤقتة.

19. وينصّ مشروع القانون على المسؤولية الإدارية لوسطاء المعلومات عن عدم مراعاة المعايير المنصوص عليها في مشروع القانون، والمسؤولية الإدارية عن تعمد تقديم معلومات خاطئة إلى مالك أحد الموارد أو إلى أحد مُقدّمي خدمة الاستضافة بادعاء حقوق في مصنف يخضع لحق المؤلف والحقوق المجاورة وموجود على شبكات المعلومات والاتصالات، بما في ذلك شبكة الإنترنت.

20. وفيما يلي مقياس الغرامات الإدارية:

- للمواطنين: ما يصل إلى 300 ألف روبل؛
- لموظفي الدولة: ما يصل إلى 600 ألف روبل؛
- للكيانات القانونية: ما يصل إلى مليون روبل.

[نهاية الوثيقة]